

الفصل الثاني : النظرية ومدائل بناء النظرية

تعد مرحلة بداية القرن العشرين البداية الحقيقية للبحث عن النظرية او محاولة بناء النظريات المحاسبية ، ولعبت الجمعيات والاتحادات المهنية دورا كبيرا في في بناء النظرية المحاسبية ناهيك عن الدور الاكاديمي المهم لكتاب ورواد الفكر المحاسبى مثل الاستاذ وليم باتون والاستاذ لتلتون . وقبل الدخول في التفاصيل لا بد لنا من معرفة ماهية النظرية وانواعها:

على الرغم من أن المحاسبة عبارة عن مجموعة من الأساليب التي يمكن استخدامها في مجالات محددة ، إلا أنها تمارس ضمن إطار نظري ضمني يتألف من مبادئ وممارسات تم قبولها من قبل المهنة بسبب فائدتها المزعومة ومنطقها. توجه هذه "المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً" مهنة المحاسبة في اختيار صياغة نظرية المحاسبة وفي إعداد البيانات المالية بطريقة تعتبر ممارسة محاسبية جيدة. استجابة لتغير البيئات والقيم واحتياجات المعلومات ، تخضع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً لإعادة الفحص والتحليل النقدي المستمر ، والذي يصف المبادئ على النحو التالي

المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً هي نتيجة لعملية تطويرية يمكن توقع استمرارها في المستقبل. قد تحدث التغييرات على أي مستوى من مبادئ المحاسبة المقبولة بشكل عام. تتغير مبادئ المحاسبة المقبولة بشكل عام استجابة للتغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، إلى المعرفة والتكنولوجيا الجديدة ؛ ومطالب المستخدمين للحصول على معلومات مالية أكثر فائدة. الطبيعة الديناميكية للمحاسبة المالية - قدرتها على التغيير استجابة للظروف المتغيرة - تمكنها من الحفاظ على فائدة المعلومات التي تقدمها وزيادتها. يجب إكمال عملية بناء نظرية صياغة المحاسبة عن طريق التحقق من صحة النظرية أو التحقق من صحة النظرية . وهذه العملية تكون على النحو التالي

قد يشير التحقق في البحث والتحليل إلى العديد من الأشياء ، بما في ذلك صحة الحجج الرياضية والمنطقية ، وإمكانية تطبيق الصيغ والمعادلات ، ومصداقية التقارير ، وصحة المستندات ، وصدقها وإعادة صياغتها ، ودقة الحسابات التاريخية والإحصائية ، دعم الأحداث المبلغ عنها ، والاكتمال في تعداد الظروف في حالة ملموسة ، وإمكانية تكرار التجارب ، والقيمة التفسيرية أو التنبؤية للتعميمات لذلك ، يجب أن تكون صياغة نظرية المحاسبية نتيجة كل من عملية بناء النظرية وعملية التحقق من النظرية. يجب أن تشرح نظرية المحاسبة وتنبأ بظواهر المحاسبة: عندما تحدث مثل هذه الظواهر ، يجب اعتبارها بمثابة تحقق من النظرية. إذا كانت نظرية معينة غير قادرة على تحقيق النتائج المتوقعة ، يتم استبدالها "بنظرية أفضل".

توفر النظريات العلمية "توقعات" أو "تنبؤات" معينة حول الظواهر ، وعندما تحدث هذه التوقعات ، يُقال إنها "تؤكد" النظرية. عندما تحدث نتائج غير متوقعة ، فإنها تعتبر حالات شاذة تتطلب في النهاية تعديلاً للنظرية أو بناء نظرية جديدة. الغرض من صياغة نظرية المحاسبية أو النظرية المعدلة هو جعل المتوقع غير المتوقع ، لتحويل الحدث الشاذ إلى حدث متوقع ومفسر

حتى الآن ، لم يتم اتباع هذا الخط من التفكير بدقة في المحاسبة. بدلا من ذلك ، تم استخدام طريقتين. في النهج التقليدي لبناء نظرية المحاسبة ، تعتبر ممارسة المحاسبة والتحقق مترادفة ؛ في الأساليب الجديدة لبناء نظرية المحاسبة ، تُبذل محاولات للتحقق من النظرية منطقياً أو تجريبياً في هذا الفصل ، سنشرح طبيعة ومساهمة

الأساليب التقليدية في بناء نظرية المحاسبة

طبيعة وصياغة النظرية المحاسبية

الهدف الأساسي من صياغة النظرية المحاسبية هو توفير أساس للتنبؤ وشرح السلوك المحاسبي والأحداث. تُعرّف النظرية بأنها "مجموعة" من التركيبات المترابطة (المفاهيم) والتعريفات والافتراضات التي تقدم رؤية منهجية للظواهر: من خلال تحديد العلاقات بين المتغيرات بهدف شرح الظاهرة والتنبؤ بها. يجب الاعتراف في البداية بعدم وجود نظرية شاملة للمحاسبة في الوقت الحاضر. بدلاً من ذلك، تم اقتراح نظريات مختلفة ولا يزال يتم اقتراحها في الأدبيات. تنشأ العديد من هذه النظريات من ظهور مناهج مختلفة لبناء نظرية محاسبية أو من محاولة تطوير نظريات النطاق المتوسط، بدلاً من نظرية شاملة واحدة. تنتج النظريات المحاسبية للنطاق المتوسط عن الاختلافات في الطريقة التي ينظر بها الباحثون إلى "مستخدمي" البيانات المحاسبية و "البيئات" التي من المفترض أن يتصرف فيها المستخدمون ومعاد البيانات المحاسبية. أدت هذه الاختلافات إلى استنتاج لجنة المفاهيم والمعايير التابعة لرابطة المحاسبة الأمريكية (أو التقارير المالية الخارجية) ما يلي:

- 1 لا توجد نظرية حاکمة واحدة للمحاسبة المالية غنية بما يكفي لتشمل النطاق الكامل لمواصفات بيئة المستخدم بفعالية؛ بالتالي،
- 2 لا توجد في أدبيات المحاسبة المالية نظرية للمحاسبة المالية، بل مجموعة من النظريات التي يمكن تجميعها حول الاختلافات في مواصفات بيئة المستخدم

في هذا الصدد يصف هندركسن النظرية على أنها:

لذلك النظرية المحاسبية بأنها "مجموعة من المبادئ العامة التي (1) توفر إطارًا مرجعيًا عامًا يمكن من خلاله تقييم الممارسة المحاسبية و (2) توجيه تطوير الممارسات والإجراءات الجديدة". يسمح لنا هذا التعريف بإدراك نظرية المحاسبة على أنها توفر مجموعة متماسكة من المبادئ المشتقة منطقيًا والتي تعمل كإطار مرجعي لتقييم وتطوير الممارسات المحاسبية. يجادل ماكدونالد بأن النظرية يجب أن تحتوي على ثلاثة عناصر: (1) ترميز الظواهر إلى التمثيل الرمزي، (2) التلاعب أو الجمع وفقًا للقواعد، و (3) الترجمة إلى ظواهر العالم الحقيقي. تم العثور على كل من هذه المكونات النظرية في المحاسبة. أولاً، المحاسبة تستخدم تمثيلات أو رموز رمزية؛ تعتبر "المدين" و "الائتمان" والمصطلحات الكاملة مناسبة وفريدة من نوعها للمحاسبة. ثانيًا، المحاسبة تستخدم قواعد الترجمة؛ الترميز (التمثيل الرمزي للأحداث والمعاملات الاقتصادية) هو عملية ترجمة من وإلى الرموز. ثالثًا، المحاسبة تستخدم قواعد التلاعب؛ يمكن اعتبار تقنيات تحديد الربح بمثابة قواعد لمعالجة الرموز المحاسبية.

منهجيات صياغة النظرية المحاسبية

لقد أثبتنا الآن أن نظرية المحاسبة "ممكنة إذا (1) تشكل إطارًا مرجعيًا، كما اقترحه هندريكسن، و (2) تتضمن ثلاثة عناصر: ترميز الظواهر إلى التمثيل الرمزي؛ التلاعب أو الجمع وفقًا للقواعد؛ وإعادة الترجمة إلى ظواهر العالم الحقيقي، كما اقترح ماكدونالد. كما هو الحال في أي تخصص آخر، فإن المنهجية المطلوبة لصياغة نظرية محاسبية. أدى الاختلاف في الآراء والنهج والقيم بين ممارسة المحاسبة والبحث المحاسبي إلى استخدام منهجيتين إحداهما وصفية. المعيار الأخر.

في عالم المحاسبة المهني، يُعتقد على نطاق واسع أن المحاسبة هي فن لا يمكن إضفاء الطابع الرسمي عليه وأن المنهجية المستخدمة تقليديًا في صياغة نظرية المحاسبة هي محاولة لتبرير ما هو عن طريق تقنين

الممارسات المحاسبية. مثل هذه النظرية تسمى المحاسبة الوصفية أو النظرية الوصفية للمحاسبة. لقد تم انتقاد نهج المحاسبة الوصفي من قبل مؤيدي المنهج المعياري. تحاول نظرية صياغة المحاسبة المعيارية تبرير ما يجب أن يكون ، وليس ما هو موجود. تسمى هذه النظرية المحاسبة المعيارية أو نظرية صياغة المحاسبة المعيارية من بين نظرية الصياغة المحاسبية الوصفية " جرد مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا لمؤسسات الأعمال " ، وبيان مجلس مبادئ المحاسبة رقم 4 ، وأعمال سكينر وإيجيري. يختلف كتاب إيجيري عن المحاولات الأخرى لصياغة نظرية ، من حيث أنه `` ليس فقط فحصًا وصفيًا ولكن أيضًا فحصًا تحليليًا للمحاسبة من خلال (1) استفسار رياضي لفحص البنية المنطقية ، (2) استفسار اقتصادي لفحص ما (3) استفسار سلوكي لفحص كيفية ممارسة المحاسبة واستخدامها. يتم التمييز بين اتجاهين مختلفين. واحد ، يسمى المحاسبة التشغيلية ، ويهدف إلى توفير معلومات مفيدة لقرارات الإدارة والمستثمرين ، وخاصة القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد ؛ ويهدف الآخر ، الذي يسمى محاسبة حقوق الملكية ، إلى التوفيق بين الأسهم أو المساهمين والأطراف المعنية الأخرى داخل أو خارج المنظمة لتحقيق التوزيع العادل للعائدات أو المنافع من العمليات.

مناهج صياغة النظرية المحاسبية

على الرغم من عدم وجود نظرية شاملة واحدة للمحاسبة ، إلا أن العديد من النظريات المحاسبية للنطاق المتوسط قد نتجت عن استخدام مناهج مختلفة. من أجل الوضوح ، سنقتصر مناقشتنا في هذا الفصل على الأساليب التقليدية لصياغة نظرية محاسبية. وقد وصلت هذه الأساليب التقليدية إلى مستوى أعلى من القبول والتعرض مقارنة بالنهج الجديدة ،

لقد حدد مجلس معايير المحاسبة الأمريكية الدافع من بناء نظرية محاسبية هو توفير الاجوبة للتساؤلات التي قد تظهر عند الممارسة المهنية للمحاسب , وهي الفكرة التي يؤيدها الكثيرون إذ يرون من الضروري ربط النظرية بالخبرات والتطبيقات التي تنشأ عنها . وفي هذا الصدد ظهرت عدة تعاريف للنظرية المحاسبية نعرض أهمها :

GRABER (1956) عرفها

: هي تفسير و شرح للقواعد المحاسبية و الغرض منها هو التعبير عن المفاهيم و الافكار التي تستند إليها القواعد المحاسبية و تعد المفاهيم و الافكار هي الاعمدة التي تبنى عليها حلول المشاكل المحاسبية .
ومن هذا التعريف نستخلص يجب على النظرية المحاسبية تفسر المفاهيم التي تقوم عليها القواعد المحاسبية , و في نفس الوقت هي أداة للمفاضلة بين الحلول البديلة للمشاكل المحاسبية

LITTLETON

عرفها :

هي تفكير مركز للقواعد المحاسبية فالتطبيق حقيقة و واقع أما النظرية تحتوي تحتوي على التفسيرات و الاسباب و المبررات لهذا التطبيق. فإذا كانت النظرية المحاسبية في جوهرها تفسيراً فان التفسيرات ليست

و متساوية في جودتها,,فالتطبيق الجيد يقع خلفه تفسيرات العكس.

جيدة المحاسبية لا تصل الى مستوى التطبيق و التفسير المتوفر للنظرية العلمية الطبيعية لانها تناقش التطبيق في المحاسبة سبق النظرية و لذلك فالنظرية هي تفسير للتطبيق - قواعد محاسبية من وضع البشر النظرية تقدم أفكارا على أساسها يمكن والنظرية تقدم افكار يمكن ان تساعد او تحل - .القائم عند الممارسة المشاكل المحاسبية

Zimmerman & Littleton 1962

اودا التعريف التالي : ان النظرية المحاسبية ليست موجهة نحو الحجج المنطقية بقدر ما هي موجهة نحو الخدمات النفعية, فهي لا تهتم بالتعميمات قدر اهتمامها بالمنجزات العملية فالافكار النظرية تقع خلف التنفيذ على الرغم من أن التنفيذ قد تم بحكم العادة . النظرية تساعد على الاختيار بين البدائل المحاسبية من خلال الموازنة بين الافكار التي تقع خلف تلك البدائل ، فإذا كانت النظرية المحاسبية توضح لنا من أين جاء التطبيق فهي تسمح كذلك بتحسين التطبيق.

من التعريف نخلص ان : النظرية المحاسبية هي بمثابة دراسة لأفكار التي تقع خلف التطبيق من اجل تقديم تفسيراً نفعياً للقواعد المحاسبية.

Hendrikson, 1982

عرفها على انها : هي تحليل منطقي في شكل مجموعة من المبادئ العريضة وتؤدي إلى تقديم إطار عام يمكن الرجوع إليه عند تقديم وتطوير التطبيق المحاسبي . فالنظرية المحاسبية ترشد وتقود التطور المحاسبي وهي تستخدم أيضا في شرح التطبيق الموجود للحصول على أفضل فهم له

وخلصا التعريف : تقوم النظرية على مبادئ منطقية وهي تفسير للقواعد المحاسبية

Kam 1986

اورد التعريف التالي : اضافة لكون نظرية المحاسبة توفر نموذجا متسلسلا لحل مشكلة محاسبية ، وتعتبر دليلا لتطبيق القواعد المحاسبية، فهي كذلك تساهم في تحديد مبادئ القياس لتحضير ميزانية مالية وكذا زيادة المنفعة والثقة في الميزانية

ونخلص من التعريف بان لنظرية المحاسبة منافع أخرى تتعلق بوضع أسس للقياس المحاسبي وزيادة الثقة في القوائم المالية

من خلال ما تم التطرق اليه من التعاريف يمكن ان نستنتج ما يلي :

نظرية المحاسبة غير ثابتة بالرغم من اعتمادها على المنهج العلمي على عكس العلوم الطبيعية
النظرية المحاسبية هي بمثابة تفسير وشرح للقواعد والمبادئ المحاسبية الموجودة في التطبيق العملي
تأخذ نظرية المحاسبة بالاتجاه الحديث في تفسير القواعد المحاسبية فهي تأخذ بعين الاعتبار عامل التطور
والقدرة على ابتكار قواعد جديدة لمواجهة مستجدات مطلوبة
والحقيقة هنالك انواع عديدة من النظريات المحاسبية وكما يلي :

1- نظرية الملكية

وتقوم هذه النظرية على أساس عدم الفصل بين الشخصية المعنوية للشركة والملاك ، وقد بنيت هذه النظرية على أساس أن معادلة الميزانية تكون على النحو التالي :-
(حقوق الملكية = الأصول - الخصوم)
ومفهوم تلك المعادلة يقوم على أساس أن كافة الأصول بالشركة هي حقوق للملاك ، وكافة
المطلوبات هي التزامات على الملاك ، كما تبنى هذه النظرية على أن الإيرادات هي زيادة لحقوق
الملاك وأن المصروفات هي نقص في تلك الحقوق .

2- نظرية الوحدة المحاسبية (الشخصية المعنوية)

بعد ظهور الشركات المساهمة وتعاضم دورها ، وتقليص دور الملاك ، ووضع تشريعات تحدد مسئولية
المساهمين والمؤسسين ظهرت بقوة نظرية الوحدة المحاسبية والتي تفترض شخصية معنوية مستقلة للشركة
عن الملاك والمساهمين وأصبحت معادلة الميزانية كما يلي :-
الأصول = الحقوق على تلك الأصول (بما فيها المطلوبات)
وهنا نجد أن النظرية قد بنيت على أساس أن حقوق الملاك كما هو الحال بالنسبة للدائنين كلها مصادر تمويل
لنشاط المنشأة.

3- نظرية محصلة حقوق الملكية

هي تطور لنظرية حقوق الملكية ، ولكن هنا تطور مفهوم حقوق الملكية بحيث تم الفصل بين حقوق الملكية
المميزة وحقوق الملكية العادية ، وأصبحت معادلة الميزانية كما يلي :-
حقوق الملكية المتبقاة (المحصلة) = الأصول - حقوق الملكية المميزة
والمقصود هنا بحقوق الملكية المميزة هي حقوق حملة الأسهم المميزة والتي تقوم النظرية على أساس الوفاء
أولاً بحقوقهم ، ومن ثم الوفاء بحقوق حملة الأسهم العادية بحيث لا يتقاضى حملة الأسهم العادية حقوقهم إلا
بعد سداد حقوق حملة الأسهم المميزة أولاً .

4- نظرية الأموال

أن النظريات السابقة تقوم على أساس شخصي مما يؤثر على موضوعية الإجراءات المحاسبية ، فقام فايتز

بوضع نظرية الأموال والتي تقوم على أساس التركيز على أموال المنشأة وكأن المنشأة هي صندوق من المال له هدف ألا وهو تحقيق عائد من استثمار تلك الأموال ، ومن هنا كانت نظرية الميزانية كما يلي :-
الأصول = القيود القائمة على تلك الأصول
وقد اعتبرت نظرية الأموال كلاً من المطلوبات وحقوق الملاك ما هي إلا قيود على الأصول القائمة بالمنشأة .

5- نظرية القائد

تؤكد هذه النظرية على أهمية العامل الشخصي ؛ حيث أنها ترى أن هناك أشخاص يمتلكون المهارات والكفاءات لإدارة المنشأة لتحقيق أهدافها ، وهنا يكون التركيز على الدور الرقابي على الموارد الاقتصادية للمنشأة ، ولكن مع الأخذ في الاعتبار أن يكون هؤلاء الأشخاص المعنيين بالدور الرقابي الفعال ليسوا الملاك وإنما يكونوا الإدارة العليا التي تحدد السياسات والإجراءات التي يتم العمل بها بالمنشأة .

6- نظرية المنشأة

بظهور تلك النظرية تغير المنظور العام للمنشأة من كونها مؤسسة تسعى لتحقيق الربح للوفاء بالالتزامات وحقوق الملاك والمساهمين فقط ، إلى أنها مشروعاً اجتماعياً عليها دور اجتماعي تجاه المساهمين والموظفين والعملاء والجهات الحكومية الخ .

7- النظرية الإيجابية

وتهتم تلك النظرية بتحسين عملية التنبؤ بالأحداث ، والتركيز على ردود أفعال الأطراف المعنية بالأحداث ، ومدى استجابة إدارة أي منشأة للمعايير المعمول بها ، واختيارها لأحد السياسات المحاسبية دون الأخرى من بين عدة بدائل متاحة لذلك ؛ قد بنيت هذه النظرية على ثلاثة فروض أساسية وهي :-

أ / فرض المكافأة

ويعني أنه في حالة تطبيق نظام المكافأة للمديرين من صافي الربح قد يلجأ المديرون إلى نقل أرباح الفترات القادمة إلى الفترة الحالية للحصول على أكبر قدر ممكن من المكافآت .

ب / فرض الائتمان

في حال وجود تعثر مالي قد يلجأ المسؤولون عن ذلك إلى اتخاذ قرار بنقل أرباح الفترات اللاحقة إلى الفترة الجارية لعدم ظهور تعثر مالي أو قانوني خلال الفترة .

ج / فرض التكلفة السياسية

قد يؤدي الإفصاح والإعلان عن أرقام الأرباح الحقيقية إلى جذب انتباه الدولة أو دفع ضرائب عالية مما قد يدفع الإدارة العليا إلى اتخاذ قرار بتأجيل أرباح الفترة الحالية إلى فترات قادمة .

8- نظرية المباريات

وتعالج تلك النظرية مشكلة تضارب المصالح ووجود أكثر من طرف يتضارب ويتنافس لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفائدة ، وهنا نجد أن هناك عدد كبير من اللاعبين في السوق يتنازعون في نفس المجال وتقوم هذه النظرية على تحليل سلوك هؤلاء اللاعبين وردود أفعالهم خلال عملية المنافسة .

9- نظرية الوكالة

تقوم نظرية الوكالة على أسس مفاهيم نظرية المباريات ولكنها تختلف عنها في طبيعة العلاقة بين الأطراف حيث أن العلاقة بين الأطراف في نظرية المباريات تكون تنافسية وتتسم بالتضارب ، والعكس بنظرية الوكالة فتكون العلاقة بين الأطراف قائمة على التعاون والعلاقة التعاقدية لتحقيق الهدف .

وكذلك ترتبط نظرية الوكالة بالنظرية الإيجابية ونظرية القرارات حيث تقوم العلاقة بتلك النظرية بين الملاك وهو الطرف الموكل وبين الطرف الوكيل ويكون المفوض بالصلاحيات لممارسة النشاط واتخاذ القرارات نيابة عنه لتحقيق أهداف المنشأة ، وتكون العلاقة في شكل تعاقد صريح بين الطرفين تحدد فيه طبيعة العلاقة وما لكل طرف وما عليه .

10- نظرية تكاليف التعاقد تعد هذه النظرية هي النصف الآخر لنظرية الوكالة ، وكلاهما معاً بينهما علاقة وطيدة حتى أصبت النظريتين معاً من أهم نتائج النظرية الإيجابية والتي ساهمت بشكل كبير في بناء النظرية المحاسبية ، وتنص هذه النظرية على أن المعلومات المحاسبية هي الوسيلة التي تساعد على تخفيض تكلفة الوكالة ، والتي تساعد في وضع سياسات مقترنة بشروط وقواعد تحدد قواعد القياس المطلقة في إعداد القوائم المالية والتي تؤدي بالنهاية إلى تعزيز السعر السوقي للسهم ، وتخفيض فرص توزيع الأرباح .

11- نظرية الإشارة

وتركز هذه النظرية على زيادة فرصة المنشأة من الحصول على التمويل الرأسمالي من السوق ، وذلك بناءً على الثقة التي تكتسبها المنشأة من نشر قوائمها المالية والتي تظهر بصورة تدعم سمعة المنشأة مما يولد انطباعاً بالثقة لدى المستثمرين وتدني مستوى الإحساس بالمخاطر تجاه تمويل المنشأة ، كذلك وجود حوافز قوية لدى المنشآت الناجحة للإعلان عن نتائج أعمالها يزيد من الضغوط التنافسية بين المنشآت ، حتى تضطر المنشآت التي لا تحقق نتائج جيدة أن تعلن عن نتائج نشاطها لأن عدم الإعلان يفقد الثقة تماماً لدى الممولين .

المناهج الخاصة لبناء النظرية المحاسبية

عند البحث في طبيعة النظرية المحاسبية اعترفنا بعدم وجود نظرية شاملة و نافذة للمحاسبة , فالمحاسبة - كعلم منطقي تجريبي - لا زالت في مرحلة مبكرة لمثل هذا التطور, و ما هو موجود في الواقع مجرد تنقسم المناهج المستخدمة في البحث عن نظريات فرعية اختلفت باختلاف المناهج العلمية المعتمدة و النظرية المحاسبية الى مناهج نظرية و اخرى غير نظرية و هي موضحة فيما يلي

اولا : المناهج النظرية :

Deductive approach المنهج الاستنباطي او الاستنتاجي

يستند هذا المنهج في بنائه للنظرية على مقدمات أساسية ليتم من خلالها اشتقاق نتائج منطقية حول موضوع البحث ، وهو ينطلق من العام إلى الخاص أي من قضايا عامة مسلم بها إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة دون الحاجة إلى التجربة ولذلك تعد النتائج المتوصل إليها منطقية نتائج مستنبطة . تأخذ بهذا المنهج المدرسة العقلية لأنه قائم على العقل والتفكير دون الملاحظة والتجربة.

ويمكن عرض المنهج الاستنباطي في المحاسبة وفق الخطوات التالية:

تحديد الأهداف العامة والخاصة للتقارير المالية -

إعداد قائمة بالمساهمات المحاسبية الخاصة بالبيئة الاقتصادية او السياسية او الاجتماعية التي تمارس فيها المحاسب

وضع قيود خاصة بقياس واستخدام المعلومات المحاسبية

تحديد الإطار الذي يجب أن يتم فيه عرض المعلومات كاستخدام نظام القيد المزدوج

تحديد المفاهيم والمصطلحات المحاسبية

استنتاج المبادئ العامة

تطبيق المبادئ بإعداد طرق وقواعد إجرائية

ما يعاب على المنهج الاستنباطي انه منهج مغلق لا يضيف معلومات او معارف جديدة بل هو مجرد تمرينات عقلانية بعيدة عن التجربة و الملاحظة

باعتقاده كليا على التبرير العقائلي قد يؤدي إلى صياغة مبادئ محاسبية غير مألوفة لا تتفق مع متطلبات التطبيق العملي

إذا كانت المسلمات خاطئة فان النتائج حتما ستكون خاطئة

يسعى إلى ضمان القدرة على اشتقاق المبادئ الحقيقية القابلة للتطبيق أو لتقديم أساس لقواعد عملية, في حين انه ليس من الضروري أن تكون النظرية عملية بصفة كلية حتى تكون مفيدة في مجال إعداد الإجراءات الممكن تطبيقها

انه و بكل بساطة الغرض من وضع النظرية هو تقديم إطار لتطوير أفكار جديدة وتقديم إجراءات جديدة و للمساعدة في الاختيار بين الاجراءات البديلة

Inductive approach المنهج الاستقرائي

يهتم هذا المنهج بدراسة و تحليل و فحص الحالات الجزئية و الظواهر التي تمت مشاهدتها ثم وضع الفروض التي تحل المشكل و تفسر الظاهرة ، ثم اختبار تلك الفروض تجريبيا فان ثبت صحة الفروض أمكن إجراء تعميمات بالنسبة للمجتمع ككل, أما إذا ثبت عدم صحة الفرض فقد الفرض قيمته العلمية . ذن المنهج يتجه من الخاص إلى العام و يستخدم بشكل واسع في العلوم الطبيعية, كما كانت محاولات تطبيقه في العلوم الاجتماعية خاصة علم النفس و الاقتصاد و علم المحاسبة , حيث اعتمد كل من هاتفيلد و لتلتون و باتون على هذا المنهج استنتاج مبادئ محاسبية على اعتبار أنهم ينتمون إلى المدرسة التجريبية.

ما يميز هذا المنهج انه ليس مقيدا بنموذج أو تصور مسبقا, فهو يعطي للباحث حرية إجراء الملاحظات التي يراها مناسبة , و بمجرد تكوين الفروض فيجب التحقق منها لاثبات صحتها, و مع ذلك يعاب عليه انه :

- يستحيل عمل مسح شامل لجميع الظواهر المتصلة, و عليه فهو يعتمد على الجزء أو عينة من المجتمع و لذلك فان النتائج التي يتم التوصل إليها هي نتائج جزئية أو احتمالية.

-قد يتأثر الباحثون بأفكار غير منطقية عند تجميعهم للمشاهدات , كما قد يستخدمون فروض مسبقة عند تحديد مجال المشاهدة أو الملاحظة

-صعب الاستخدام في المحاسبة لاختلاف البيانات الاولية في المنشآت المختلفة وكذا لاختلاف العلاقات

المنهج العلمي Scientific Approach

طور هذا المنهج من اجل البحث العلمي و هو قائم على الاستدلال المنطقي أين يتم البحث عن المعرفة باستخدام كل من المنطق الاستنباطي و المنطق الاستقرائي , فالمنهج العلمي إذن هو مزيج من الاستنباط و يرى مؤيدو هذا المنهج أن في .والاستقراء على أن يترك للباحث تحديد درجة التركيز على أي منها فالمنهجين متكاملين الا انه إذا استخدم المنهجين الاستنباطي الاستقرائي يكون للنظرية قيمة أو قبول اكبر استخدم احدهما في تكوين النظرية يستخدم الاخر في تحقيقها. أما فيما يتعلق بالتركيز على منهج اكبر من التركيز على المنهج الاستقرائي فان النظرية الناتجة ستكون في الغالب جزئية و ذلك لاعتمادها الاخر فانه على جزء من الواقع العملي

التركيز على النهج الاستنباطي من شأنه التوصل إلى نظرية تتميز-إلى حد كبير- بصفة الشمولية نظرا لانطلاقها من أهداف عريضة

و حتى يكتمل المنهج العلمي لابد من توفر عنصر التجريب في اي محاولة لبناء و تطوير نظرية المحاسبة وذلك لتحديد مدى قدرة النظرية على شرح و تفسير الظواهر الخاضعة للقياس , و لتحديد مدى صحة التنبؤات التي توفرها النظرية

و عموما يقوم هذا المنهج على خطوات أساسية وهي:

تعيين المشكلة التي يمكن دراستها

تعيين الفرضيات حتى يمكن اختبارها

جمع الحقائق والبيانات التي تبدو ضرورية

استخدام النتائج